الأمم المتحدة

A/71/282

الجمعية العامة

Distr.: General
3 August 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون

البند ٦٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

الحق في الغذاء

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير المؤقت لهلال إلفير، المقرّرة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء، المقدَّم عملاً بقرار الجمعية العامة ٧٠/١٥٤.

* A/71/150.

16-13441 (A) 250816 300816

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير المؤقت للمقرّرة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء

موجز

يخصص هذا التقرير، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٧٠/١٥٤، لتأكيد أهمية الأخذ بنهج قائم على الحقوق إزاء توفير ''الغذاء الكافي''، أي الغذاء المغذي للجميع. وهو يناقش العوامل الأساسية التي تؤثر في التغذية، بما فيها النظم الغذائية الصناعية، وبيئات الأكل غير الصحية والتهديد المتنامي الذي تشكله الأمراض غير المعدية، وكذلك الآثار الضارة المترتبة على تحرير التجارة والتسويق غير المنظم للمنتجات الغذائية. وتتناول المقررة الخاصة بإيجاز حوكمة التغذية على الصعيد العالمي وتنظر في أوجه القصور التي تعتورها، وتوصي باتخاذ نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء مكافحة سوء التغذية على كلا المستويين العالمي والوطني.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – العوامل الكامنة وراء سوء التغذية ٨

ثالثا – الحوكمة العالمية للتغذية ١٥

رابعا – النهج القائم على حقوق الإنسان ومسؤولية الدولة ٢١

خامسا – الخاتمة والتوصيات ٣١

أولا - مقدمة

١ - أصبح سوء التغذية، بجميع أشكاله، تحديا عالميا. واليوم، لا يزال يعاني نحو ٨٠٠ مليون شخص من نقص التغذية المزمن، وأكثر من بليوني شخص من حالات النقص في المغذيات الدقيقة، و ٦٠٠ مليون شخص آخرين من السمنة. وتتعايش هذه الأشكال الثلاثة لسوء التغذية في معظم البلدان والمجتمعات المحلية وحتى الأفراد. ويتجاوز ضمان الحق في غذاء كاف مجرد ضمان الحد الأدنى من الاحتياجات اللازمة للبقاء على قيد الحياة ليشمل الحصول على الغذاء الكافي غذائيا. ويجري الاعتراف على نحو متزايد بالحق في التغذية الكافية باعتباره عنصرا أساسيا من عناصر الحق في الغذاء والحق في الصحة.

٢ - وتتسم الأسباب الكامنة وراء سوء التغذية بأنها معقدة ومتعددة أبعاد، وتشكل إمكانية الحصول على الغذاء المغذي في كثير من الأحيان مؤشرا أساسيا لعدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية. ولدى النساء والأطفال حساسية خاصة إزاء سوء التغذية، في حين أن العوامل المشددة تشمل الفقر وعدم المساواة بين الجنسين والافتقار إلى إمكانية الحصول على خدمات النظافة الصحية والخدمات الصحية والتعليمية الكافية. وتؤدي النظم الغذائية الراهنة، التي يهيمن عليها الإنتاج والتحضير الصناعيان، وكذلك تحرير التجارة واستراتيجيات التسويق النشطة، إلى تعزيز عادات الأكل غير الصحية وإيجاد تبعية للأغذية التي يدخل التصنيع فيها بدرجة عالية والتي تشح فيها المغذيات. ويسهم أيضا عدم المساواة في إمكانية الحصول على الموارد والسيطرة عليها، وكذلك أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة التي تؤدي إلى تدهور البيئة وتغير المناخ، في سوء أداء النظم الغذائية[(١)].

٣ - وإذ يدرك المجتمع الدولي التهديد المتنامي الذي يشكله سوء التغذية بجميع أشكاله وتأثيراته السلبية في التنمية الاقتصادية والصحة العامة والجهود الرامية إلى الحد من عدم المساواة، فهو يقوم بمبادرات كبرى لضمان اتخاذ إجراءات في مجال السياسات العامة على الصعيد العالمي. وتتضمن الاستجابات المشجعة في هذا الصدد الأهداف العالمية لمنظمة الصحة العالمية لتحسين تغذية الأمهات والرضع والأطفال الصغار بحلول عام ٢٠٢٥، وخطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠، والالتزامات السياسية التي قطعت في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية في عام ٢٠١٤ بضمان حق كل فرد في طعام مأمون وكاف ومغذ. ومن المعترف به الآن أيضا أن التغذية تضطلع بدور حاسم في إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

(١) تعتزم المقررة الخاصة تخصيص تقرير في المستقبل لآثار تغير المناخ في التغذية.

٤ - ولكن العالم ليس على المسار الصحيح لبلوغ هذه الأهداف العالمية[٢]. وقد حان الوقت لترجمة الالتزام إلى عمل. ويمثل عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، الذي أعلن في نيسان/أبريل ٢٠١٦، فرصة فريدة لضمان التصدي بصورة متسقة وشاملة وشفافة لسوء التغذية في إطار حقوق الإنسان. ويعني تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء سياسات التغذية الاعتراف بأصحاب الحقوق وبواجب الحكومات بالامتناع عن اتخاذ إجراءات تؤثر سلبا في الحق في التغذية وتنفيذ استراتيجيات تتصدى للأسباب الجذرية لسوء التغذية. وإذ يُسلّم بأن مشاركة القطاع الخاص في التصدي لسوء التغذية لا يمكن تجاهلها، من الضروري وضع ضمانات مناسبة لمنع التأثيرات السلبية للشركات في حوكمة التغذية. وينبغي تقديم الدعم للدول في الجهود التي تبذلها لتنظيم صناعة الأغذية وإخضاعها للمساءلة، وتشجيع التغيرات السلوكية لدى السكان وتحسين إمكانية الحصول على الطعام المغذي من خلال الحماية الاجتماعية. وأخيرا، من الأهمية بمكان الاعتراف بأن سوء التغذية سيظل قائما ما لم يبذل جهد منسق للتحول من النظم الغذائية الصناعية غير المستدامة إلى نظم ”مراعية للتغذية“.

٥ - وتود المقررة الخاصة أن تقر بأهمية المساهمات التي قدمها في هذا الموضوع المقرر الخاص السابق المعني بالحق في الغذاء في تقريره بشأن الحق في نظام غذائي ملائم (A/HRC/19/59) والمقرر الخاص السابق المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية في تقريره بشأن الأغذية غير الصحية والأمراض غير المعدية والحق في الصحة (A/HRC/26/31).

ألف - سوء التغذية بجميع أشكاله

٦ - يشمل سوء التغذية نقص التغذية، والنقص في المغذيات الدقيقة، والظروف المرتبطة بالمدخول الغذائي المفرط والاختلال التغذوي. ويأتي نقص التغذية نتيجة استهلاك كمية ضئيلة جدا من المغذيات الأساسية، إما بسبب عدم كفاية المدخول الغذائي أو الإصابة المتكررة بالأمراض المعدية. وأبسط نوع من نقص التغذية هو سوء التغذية الناجم عن نقص البروتينات والطاقة، الذي يؤدي إلى الهزال في شكله الحاد. ويمثل تعريف الهزال لدى الأطفال أمرا بالغ الأهمية لأن الحالة عكوسة إذا ما عولجت على النحو المناسب. وهو ينجم في شكله المزمن عن استمرار المدخول الغذائي الضعيف أو الإصابة المتكررة بالمرض أثناء أول ١ ٠٠٠ يوم

(٢) International Food Policy Research Institute, *Global Nutrition Report 2016: From Promise to Impact — Ending Malnutrition by 2030* (Washington, D.C., 2016), p. xviii.

من حياة الطفل، ويمكن أن يؤدي إلى التقزم. والتقزم غير عكوس وهو يؤدي إلى قصر القامة والاعتلال الفوري والطويل الأجل والوفاة، وإلى مشاكل تتعلق بالأداء الإدراكي[٣].

٧ - والنقص في المغذيات الدقيقة هو حالة تتسم بالافتقار إلى الفيتامينات والمعادن أو نقصها. ويشار إليه أيضا باسم ''الجوع المستتر''، وهو يزيد قابلية التعرض للإصابة بالمرض، والعيوب الخَلقية، وضعف النمو ويمكن أن يؤدي إلى الموت المبكر. فعلى سبيل المثال، يؤدي إلى نقص الحديد إلى فقر الدم، ويُضعف نقص فيتامين ألف جهاز المناعة، ويعوق نقص اليود نمو الدماغ[٤].

٨ - ويحدث ''اختلال التغذية'' عند تعرض الجسم إلى قدر من الطاقة الغذائية أكثر من القدر اللازم ويؤدي إلى زيادة الوزن والسمنة. ويمكن أن ينتج عن أكل كمية أو عدد أكبر مما ينبغي من الأطعمة غير المناسبة، إضافة إلى عدم كفاية التمارين الرياضية، ويمكن أن يؤدي إلى ازدياد خطر مرض القلب وارتفاع ضغط الدم والسكري والسرطانات المتصلة بالنظام الغذائي[٥].

٩ - وتقليديا، كان نقص التغذية و ''الجوع المستتر'' يعتبران مميزين للعالم النامي، في حين كان من الشائع أن تُرى السمنة باعتبارها تؤثر في البلدان المتقدمة في الأغلب. ومن المعترف به الآن أن مختلف أشكال سوء التغذية تتعايش في معظم البلدان. وتأخذ معدلات السمنة في الازدياد في الدول النامية التي تتعرض للعولمة أثناء مرورها بمرحلة الانتقال الاقتصادي والهجرة إلى المناطق الحضرية. وهذا جزء من ''الانتقال التغذوي'' على الصعيد العالمي، الذي يشهد زيادة في استهلاك الأغذية الكثيفة الطاقة والفقيرة بالمغذيات مع ذلك، مقترنة بأنماط عيش أكثر خمولا. ونتيجة لذلك، لا يُواجَه العديد من البلدان الآن بنقص التغذية فحسب، بل أيضا بارتفاع معدلات السمنة[٦].

---

(٣) World Food Programme (WFP), "Hunger glossary"، متاح على www.wfp.org/hunger/glossary؛ و WFP, "Types of malnutrition"؛ متاح على www.wfp.org/hunger/malnutrition/types.

(٤) WFP, "Types of malnutrition".

(٥) منظمة الصحة العالمية، ''السمنة والوزن الزائد''، صحيفة وقائع، حزيران/يونيه ٢٠١٦.

(٦) Bryan L. McDonald, "Food as a key resource for security and stability: implications of changes in the global food system 1950-2000", *Penn State Journal of Law and International Affairs,* vol. 3, No. 2 (2015), pp. 42-55.

باء - الجماعات التي تتأثر بسهولة بنوعية التغذية

١ - النساء

١٠ - النساء أكثر عرضة لسوء التغذية من الرجال بسبب الاحتياجات الفسيولوجية المختلفة. ولئن كانت المرأة تحتاج إلى طاقة غذائية تقل بنسبة ٣٥ في المائة عما يحتاجه الرجل في اليوم، فهي تحتاج إلى نفس القدر من المغذيات على الأقل. وبناء على ذلك، يتضمن النظام الغذائي المثالي للمرأة قدرا أكبر بكثير من المغذيات مما يتضمنه النظام المناظر للذكور.

١١ - وتحتاج النساء المرضعات والحوامل إلى نظام غذائي أكثر غنى بالمغذيات من ذلك. ولضمان صحة الجنين، لا بد من اتباع نظام غذائي يتألف مما لا يقل عن ٢٠ في المائة من البروتين ومستويات أعلى من الحديد والفولات والكالسيوم. ويرجح أن تضع الأمهات المصابات بسوء التغذية أطفالا يعانون من نقص الوزن، هم بدورهم يزداد احتمال أن يتعرضوا للوفاة قبل بلوغ سن الخامسة بنسبة ٢٠ في المائة مقارنة بغيرهم[٧]. وتربط النظم الغذائية التي تتألف من أقل من ٦ في المائة من البروتين في الرحم بالعديد من أنواع العوز، بما في ذلك نقصان وزن الدماغ والسمنة وضعف التواصل الدماغي[٨].

٢ - الأطفال

١٢ - يحدد أول ١ ٠٠٠ يوم من حياة الطفل النمو البدني والعقلي للشخص. ويذكر أن احتمال أن يتغلب الأطفال الذين يتلقون تغذية مناسبة أثناء هذه الفترة على أمراض الطفولة التي تهدد الحياة يساوي ١٠ أمثال ما يقابله لدى الأطفال الآخرين ومن المرجح أن يكملوا ٤,٦ مستويات إضافية من التعليم وأن ينشئوا أطفالا أوفر صحة هم أنفسهم[٩]. وتتسم مراحل نمو الطفل بأنها تراكمية، ويمكن أن يكون لعدم كفاية التغذية في مرحلة مبكرة تأثيرات سلبية دائمة، حيث يضع الطفل على مسار أعلى من مسارات التعرض لخطر سوء التغذية طوال الحياة. وأشارت لجنة حقوق الطفل في تعليقها العام رقم ١٥ إلى أنه لا بد من فهم مجرى الحياة لمعرفة كيفية تأثر الصحة العامة إجمالا بالمشاكل الصحية في مراحل الطفولة.

---

(٧) WFP, "Women and hunger: 10 facts". متاح على www.wfp.org/our-work/preventing-hunger/focus-women/women-hunger-facts.

(٨) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٠، انعدام الأمن الغذائي: عندما يتعايش الإنسان مع الجوع ويخشى الموت جوعا (روما، ٢٠٠٠)، الصفحة ١١.

(٩) John Hoddinott and others, "Adult consequences of growth failure in early childhood", *The American Journal of Clinical Nutrition,* vol. 98, No. 5 (November 2013). وانظر أيضا 1,000 Days, "Why 1,000 days"، متاح على http://thousanddays.org/the-issue/why-1000-days.

١٣ - وخلصت منظمة الصحة العالمية إلى أن سوء التغذية هو العامل المساهم الأساسي في نحو ٤٥ في المائة من جميع وفيات الأطفال[١٠]. ولئن كان العالم يحرز تقدما في التصدي لنقص التغذية، على سبيل المثال عن طريق الحد من التقزم بأكثر من الثلث منذ عام ١٩٩٠، فإن هذا التقدم ليس سريعا بما فيه الكفاية. وفي عام ٢٠١٤، كان هناك ١٥٩ مليون طفل مصابين بالتقزم و ٥٠ مليون طفل مصابين بالهزال في العالم[١١]، وبحلول عام ٢٠٣٠، يتوقع أن يصيب التقزم ١٢٩ مليون طفل[١٢].

١٤ - وفي الوقت نفسه، كان هناك ٤١ مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من زيادة الوزن[١١]. وإذا استمر هذا الاتجاه، سيكون ثمة ٧٠ مليونا من الرضع وصغار الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن أو السمنة بحلول عام ٢٠٢٥[١٣]. وتسهم العوامل الاقتصادية والثقافية في سمنة الأطفال. وكثيرا ما تكون الأغذية الكثيفة الطاقة ذات تكلفة أيسر وتسويق أكثر استهدافا للأطفال، في حين أن بعض الثقافات يمكن أن يربط زيادة الوزن عند الأطفال بالصحة الجيدة.

١٥ - وهناك اختلافات كبيرة في معدلات سوء التغذية بين البلدان. وفي عام ٢٠١٤ كان جميع الأطفال المصابين بالهزال تقريبا يعيشون في آسيا وأفريقيا، في حين أن التقزم كان يؤثر في الغالب في آسيا، بالإضافة إلى أفريقيا. وفي عام ٢٠١٣، أشارت التقديرات إلى أن قرابة ٣١ مليون طفل من الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن يعيشون في البلدان النامية[١٤].

٣ - أهمية الرضاعة الطبيعية

١٦ - تشكل الرضاعة الطبيعية مؤثرا قويا في بقاء الطفل ونمائه والوقاية من سوء تغذية الأطفال. وهي توفر التغذية المثلى لصغار الرضع، حيث تحد من الإصابة بالأمراض المعدية وحدتها وتساهم في الوقاية من السمنة. ويوقى الرضع الذين يغذون بالرضاعة الطبيعية من

(١٠) منظمة الصحة العالمية، ''تخفيض معدلات وفيات الأطفال'' صحيفة وقائع، كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. متاح على http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs178/ar/.

(١١) United Nations Children's Fund (UNICEF), WHO and World Bank Group, "Levels and trends in child malnutrition: key findings of the 2015 edition", September 2015.

(١٢) Save the Children, Unequal Portions: *Ending Malnutrition for Every Last Child* (London, 2016), p. v.

(١٣) منظمة الصحة العالمية، ''الحقائق والأرقام المتعلقة بالسمنة في مرحلة الطفولة''، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، متاح على http://www.who.int/end-childhood-obesity/facts/ar/؛ ومنظمة الصحة العالمية، ''السمنة والوزن الزائد'' (انظر الحاشية ٥).

(١٤) منظمة الصحة العالمية، ''الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن النظام الغذائي والنشاط البدني: فرط الوزن والسمنة في مرحلة الطفولة''. متاح على http://www.who.int/dietphysicalactivity/childhood/ar/.

الأمراض عن طريق الأجسام المضادة للأم، في حين أن غيرهم من الرضع يتعرضون لزيادة احتمالات الإصابة بسوء التغذية، والأمراض غير المعدية، وانخفاض التطور المعرفي عن المستوى الأمثل. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يتسبب لبن الرضع وغيره من بدائل لبن الأم في سوء النمو أو المرض إذا لم تستوف معايير نوعية المياه والنظافة الصحية.

١٧ - وتوصي منظمة الصحة العالمية بالرضاعة الطبيعية في غضون ساعة من الولادة والرضاعة الطبيعية الخالصة في الأشهر الستة الأولى من الحياة. وينبغي إعطاء الأغذية التكميلية الكافية والمأمونة غذائيا عند بلوغ الشهر السادس من العمر، إلى جانب مواصلة الرضاعة الطبيعية حتى بلوغ سن الثانية أو بعدها. ومع ذلك، لا يغذى بالرضاعة الطبيعية وحدها إلا حوالي ٣٦ في المائة من الرضع الذين تتراوح أعمارهم بين لحظة الولادة والستة أشهر[١٥]. وفي البلدان المرتفعة الدخل، يغذى أقل من واحد من كل خمسة من الرضع بالرضاعة الطبيعية لمدة ١٢ شهرا، ولا يحصل إلا اثنان من كل ثلاثة أطفال تتراوح أعمارهم بين ستة أشهر وسنتين على لبن الأم في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. ولم تتحسن هذه المعدلات خلال عقدين من الزمن[١٦]. وبالإضافة إلى ذلك، يحصل قلة من الأطفال على أغذية تكميلية مأمونة وملائمة غذائيا. ويمكن إنقاذ حياة ما مجموعه ٨٢٣ ٠٠٠ طفل سنويا إذا غذي جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين لحظة الولادة و ٢٣ شهرا بالرضاعة الطبيعية بالشكل الأمثل[١٧]. وتتمثل إحدى العقبات الرئيسية التي تعوق الرضاعة الطبيعية في التسويق المضلل الذي تقوم به شركات أغذية الأطفال لبدائل لبن الأم وانعدام مساءلة الشركات عن العواقب السلبية لهذه التجاوزات.

ثانيا - العوامل الكامنة وراء سوء التغذية

ألف - المحددات الاقتصادية والاجتماعية

١٨ - في إعلان روما عن التغذية، الذي اعتمد في عام ٢٠١٤، أقرت الدول بأن الأسباب الجذرية لسوء التغذية معقدة ومتعددة الأبعاد. وتشمل تلك الأسباب المحددات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وعوامل الفقر والإقصاء الاجتماعي وعدم المساواة بين

(١٥) منظمة الصحة العالمية، ''تغذية الرضع وصغار الأطفال''، صحيفة وقائع رقم ٣٤٢، كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

(١٦) WHO, "Maternal, newborn, child and adolescent health: increasing breastfeeding could save 800,000 children and US$ 300 billion every year", January 2016. Available from www.who.int/maternal_child_adolescent/news_events/news/2016/exclusive-breastfeeding/en.

(١٧) "Breastfeeding: achieving the new normal", *The Lancet,* vol. 387, No. 10017 (January 2016).

الجنسين وتدني الوضع الاجتماعي الاقتصادي وانعدام السيطرة على الموارد الإنتاجية، من قبيل الاستيلاء على الأراضي وتسجيل براءات اختراع البذور على سبيل المثال، هي كلها عوامل مساهمة رئيسية في سوء التغذية. وبالمثل، يتفاقم سوء التغذية من جراء رداءة المرافق الصحية وعدم وجود مياه الشرب المأمونة والسكن الملائم، فضلا عن الافتقار إلى خدمات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية.

١٩ - والفقر وعدم المساواة هما من مسببات السمنة ونقص المغذيات الدقيقة، بالإضافة إلى نقص التغذية. والسكان ذوو الدخل المنخفض معرضون بشكل خاص للسمنة. وعادة ما تكون الأغذية المصنعة سهلة المنال ورخيصة نسبيا وقابلة للتخزين لفترات طويلة دون أن تتلف. ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، كثيرا ما تفتقر الأحياء المنخفضة الدخل إلى محلات بيع الأغذية بالتجزئة التي تبيع الفواكه، والخضروات، والحبوب الكاملة، وخيارات الأغذية البديلة منخفضة الدهون[١٨]. وقد يصبح الأفراد الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف خيارات الأغذية الأكثر فائدة للصحة متكلين بصورة مفرطة على الأغذية ذات النوعية السيئة، نظرا لكونهم مجبرين أساسا على الاختيار بين الجدوى الاقتصادية والتغذية ومعرضين لـ ''سوء التغذية المزدوج''[١٩].

٢٠ - والمرأة مسؤولة عن الكثير من زراعة المحاصيل الغذائية وإعداد الوجبات للأسرة، لكنها تفتقر على نحو غير متناسب إلى الغذاء الكافي وهي أكثر عرضة لسوء التغذية. وأشارت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في توصيتها العامة رقم ٣٤ إلى أن المرأة الريفية من الفئات الأكثر عرضة لسوء التغذية والجوع. وتسهم المعايير الأبوية في عدم المساواة بين الجنسين، حيث تواجه المرأة تمييزا عاما في إمكانية الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية وخدمات التعليم والرعاية الصحية وإمكانية المشاركة في اتخاذ القرارات، وتعاني من زيادة تعرضها لانتهاكات حقوقها الجنسية والإنجابية. وتعوق هذه العوامل قدرتها على توفير أغذية مغذية بشكل كاف لنفسها ولأسرتها، مما يؤدي إلى دورات سوء التغذية المتوارثة عبر الأجيال[٢٠].

---

(١٨) Lucy M. Candib, "Obesity and diabetes in vulnerable populations: reflection on proximal and distal causes", *Annals of Family Medicine,* vol. 5, No. 6 (November 2007)؛ و Food Research and Action Center, "Why low-income and food-insecure people are vulnerable to obesity"، متاح على http://frac.org/initiatives/hunger-and-obesity/why-are-low-income-and-food-insecure-people-vulnerable-to-obesity.

(١٩) Michael Via, "The malnutrition of obesity: micronutrient deficiencies that promote diabetes", *ISRN Endocrinology*, vol. 2012 (2012).

(٢٠) Mafalda Galdames Castro and Maria Daniela Nuñez Burbano de Lara, "Gender and food sovereignty: women as active subjects in the provision of food and nutrition", *in Right to Food and Nutrition Watch*

باء - تأثير النظم الغذائية

٢١ - أُقرّ في إعلان روما عن التغذية بأن النظم الغذائية الحالية تواجه تحديات متزايدة من حيث توفير أغذية كافية ومأمونة ومنوعة وغنية بالمغذيات للجميع تساهم في وجبات غذائية صحية بسبب جملة أمور من بينها القيود التي تفرضها ندرة الموارد والتدهور البيئي، فضلا عن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة والفاقد والمهدر من الأغذية والتوزيع غير المتوازن.

٢٢ - وتشمل النظم الغذائية إنتاج الأغذية وتصنيعها ونقلها واستهلاكها وتُشكَّل بفعل عوامل سياسية وبيئية وثقافية واجتماعية اقتصادية. ويسود النظام الغذائي الصناعي العالم حاليا. وهو يركز على زيادة إنتاج الأغذية وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة بأقل قدر ممكن من التكلفة الاقتصادية ويعتمد على الزراعة المصنعة، بما في ذلك زراعة المحصول الواحد وإدارة المزارع لأغراض التصنيع والتحضير الصناعي للأغذية والتوزيع والتسويق الواسعي النطاق. وتشكل المنتجات الغذائية المصنعة بسبب القدرة على تحمل تكلفتها وتوافرها واستراتيجيات تسويقها النشطة حصة كبيرة جدا من مبيعات الأغذية في العالم[٢١].

٢٣ - وتأثير النظم الغذائية الصناعية في التغذية والصحة العامة أمر يبعث على القلق. وتعتمد زراعة المحصول الواحد اعتمادا كبيرا على المدخلات الكيميائية مثل الأسمدة ومبيدات الآفات التركيبية، في حين أن الحيوانات التي تربى في المزارع المدارة لأغراض التصنيع تعطى هرمونات النمو والمضادات الحيوية. وتستخدم صناعة تحضير الأغذية المواد الحافظة والملونات الاصطناعية والمواد المضافة وغير ذلك من المواد الكيميائية من أجل تحسين مظهر المنتجات الغذائية ونكهتها وعمرها التخزيني. وقد تحتوي الأغذية التي يدخل التصنيع فيها بإفراط أيضا على مستويات عالية من الصوديوم والسكر والدهون المهدرجة والدهون المشبعة، بحيث تكون كثيفة الطاقة وتفتقر مع ذلك إلى القيمة الغذائية[٢٢].

(انظر الحاشية ٧)؛ WFP, "Women and hunger" و *2015: Peoples' Nutrition is Not a Business* (2015)؛ و Save the Children, *State of the World's Mothers 2012: Nutrition in the First 1,000 Days* (2012), p. 11.

(٢١) A/HRC/26/31، الفقرتان ٥ و ٦.

(٢٢) Marion Nestle, Food Politics: How the *Food Industry Influences Nutrition and Health,* revised ed. (Los Angeles, California, University of California Press, 2013)؛ و Rob Moodie and others, "Profits and pandemics: prevention of harmful effects of tobacco, alcohol, and ultraprocessed food and drink industries", *The Lancet,* vol. 381, No. 9867 (February 2013).

جيم - عادات الأكل غير الصحية والأمراض غير المعدية

٢٤ - تساهم النظم الغذائية القائمة على الأغذية ''ذات الخصائص المعدلة'' التي يدخل التصنيع فيها بدرجة عالية في الإصابة بالأمراض غير المعدية، التي تقصّر عمر الإنسان. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، تتسبب هذه الأمراض في مجملها بما يقارب ٧٠ في المائة من جميع الوفيات على نطاق العالم، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٧٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠[٢٣]. وتبين أن استهلاك الأغذية غير الصحية يشكل أحد العوامل الهامة التي تزيد من خطر الأمراض غير المعدية، حيث تعزز الأضرار الناجمة عن استعمال التبغ واستهلاك الكحول والخمول البدني[٢٤].

٢٥ - وتفوق وتيرة الزيادات في عادات الأكل غير الصحية وتيرة الزيادات في عادات الأكل الصحية في معظم أنحاء العالم. ولئن كانت التحسينات في نوعية النظام الغذائي هي الأكبر في الدول المرتفعة الدخل، فإن الأشخاص الذين يعيشون في العديد من أغنى البلدان لا يزالون يتبعون أسوأ النظم الغذائية نوعية في العالم، لأنهم يسجلون بعض أعلى معدلات استهلاك الأغذية غير الصحية. وينشأ أيضا نمط مثير للقلق في البلدان التي كانت سابقا في فئة البلدان المنخفضة الدخل عندما تصبح أكثر ثراء[٢٥].

٢٦ - وتتسبب زيادة استهلاك اللحوم والصوديوم والسكر والدهون في جعل النظم الغذائية ذات فائدة صحية أقل. وتؤدي زيادة استهلاك الصوديوم إلى ارتفاع ضغط الدم، مما يزيد من مخاطر أمراض القلب والسكتات الدماغية، في حين أن الإفراط في استهلاك السكر يرتبط بزيادة الوزن. وفي حين أن اللحوم والمنتجات الحيوانية الأخرى توفر البروتين العالي القيمة وتشكل مصادر للمغذيات الدقيقة، يؤدي الإفراط في استهلاكها إلى مدخولات مفرطة من الدهون والصوديوم. وفي وقت مبكر يعود إلى عام ٢٠٠٠، أوصت منظمة الصحة العالمية بالتخفيف من استهلاك اللحوم المصنعة للحد من خطر سرطان القولون والمستقيم وصنفت اللحوم المصنعة باعتبارها مسرطنة للبشر (المجموعة ١). ويقدّر مشروع

(٢٣) مقابلة مع فوميكي إمامورا، أحد الباحثين الرئيسين في الدراسة المعنونة ''نوعية النظم الغذائية لدى الرجال والنساء في ١٨٧ بلدا في عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠: تقييم منهجي'' (٢٠١٥).

(٢٤) منظمة الصحة العالمية، ''الأمراض غير السارية''، صحيفة وقائع، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

(٢٥) Fumiaki Imamura and others, "Dietary quality among men and women in 187 countries in 1990 and 2010: a systematic assessment", *The Lancet Global Health,* vol. 3, No. 3 (March 2015).

العبء العالمي للمرض أن نحو ٣٤ ٠٠٠ حالة وفاة بسبب السرطان سنويا في جميع أنحاء العالم تعزى إلى النظم الغذائية التي يرتفع فيها مستوى استهلاك اللحوم المصنعة[٢٦].

٢٧ - وتشير البيانات على الصعيد العالمي إلى أن متوسط استهلاك الصوديوم والسكر يتجاوز بكثير الحد الأدنى للاحتياجات الفسيولوجية. ويستهلك مستهلكو الأغذية المصنعة من دون علمهم ثلاثة إلى خمسة أمثال كمية الصوديوم اللازمة، وهو ما يدعو إلى القلق على وجه الخصوص عندما تستهدف هذه الأغذية الأطفال. وعلى سبيل المثال، استعرضت دراسة عالمية أجريت في عام ٢٠١٥ ما عدده ٣٨٧ وجبة شعبية للأطفال ووجدت أن مستويات الصوديوم عالية بشكل خطير[٢٧]. وبالمثل، ازداد على مدى السنوات الخمسين الماضية استهلاك السكر على الصعيد العالمي بأكثر من ثلاثة أمثال، لا سيما في شكل مشروبات محلاة[٢٨].

٢٨ - وهناك أيضا شواغل من أن مبيدات الآفات والمواد المضافة في الأغذية قد تحتوي على مواد كيميائية مسببة لاضطرابات الغدد الصماء. وفي حين أن هذا الأمر يتطلب المزيد من البحوث، يشتبه في أن تلك المواد الكيميائية ترتبط بأنماط النمو غير السوية وحالات تأخر النمو العصبي عند الأطفال وقد تزيد أيضا من الاستعداد للإصابة بالأمراض غير المعدية[٢٩].

دال - تحرير التجارة والاستثمار المباشر الأجنبي

٢٩ - يضطلع تحرير التجارة والاستثمار المباشر الأجنبي من قبل الشركات عبر الوطنية في صناعة الأغذية المصنعة بدور كبير في زيادة توافر الأغذية التي يدخل التصنيع فيها بإفراط في السوق العالمية[٣٠]. ويؤثر إلغاء سياسات حماية الأسواق المحلية تأثيرا شديدا في زيادة إنتاج

---

(٢٦) منظمة الصحة العالمية، ''أسئلة وأجوبة حول مدى تسبب استهلاك اللحوم الحمراء واللحوم المصنعة في الإصابة بالسرطان''، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. متاح على http://www.who.int/features/qa/cancer-red-meat/ar/.

(٢٧) World Action on Salt and Health, "New international study reveals dangerously high levels of salt in children's meals and calls for global action now", 18 August 2015. متاح على www.worldactiononsalt.com/less/surveys/2015/Children's%20Meals%20Survey/160652.html.

(٢٨) Dylan Neel, "The sugar dilemma", *Harvard College Global Health Review* (October 2012).

(٢٩) WHO, "Children's environmental health: endocrine disrupting chemicals" (2016). متاح على www.who.int/ceh/risks/cehemerging2/en.

(٣٠) Eddy Lee, "Trade liberalization and employment", DESA Working Paper No. 5 (New York, October 2005).

بعض الأغذية غير الصحية، وكذلك في توافرها وتكلفتها. وتشهد البلدان التي تأخذ بسياسية رفع الضوابط التنظيمية عن الأسواق زيادة أسرع في استهلاك الأغذية غير الصحية[٣١].

٣٠ - ويتيح تحرير التجارة أيضا للشركات عبر الوطنية كسب النفوذ على سلسلة الإمدادات الغذائية العالمية، ونتيجة لذلك، على النظم الغذائية. وتحقق تلك الشركات السيطرة على الإنتاج الزراعي والتصنيع وتجارة التجزئة والإعلان التجاري واستيراد وتصدير الأغذية. ومن خلال الاستثمار في التكنولوجيا المستخدمة في صناعة الأغذية المصنعة، مثل المواد الكيميائية الزراعية والبذور الهجينة، وتكنولوجيا الاستخراج المستخدمة في تصنيع الأغذية، والمواد المضافة لزيادة العمر التخزيني للمنتجات الغذائية، يحقق إنتاج الأغذية الواسع النطاق خفضا كبيرا في التكاليف ويزيد هوامش الربح في نفس الوقت.

٣١ - ويضطلع الاستثمار المباشر الأجنبي بدور هام في ''الانتقال التغذوي''. وصناعة تصنيع الأغذية هي الآن أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما دعما للأغذية الكثيفة الطاقة والفقيرة بالمغذيات. ويتيح الاستثمار المباشر الأجنبي للشركات أن تصبح عبر وطنية من خلال شراء ''شركات فرعية أجنبية'' موجودة في بلدان أخرى تقوم عندئذ بإنتاج الأغذية للأسواق المحلية، أو من خلال الاستثمار في تلك الشركات الفرعية. ويتيح ذلك للشركة التي يوجد مقرها في بلد أجنبي الالتفاف على التعريفات الجمركية على الواردات وتخفيض تكاليف النقل والإنتاج. ومن خلال إغراق الأسواق بمواد غذائية رخيصة من قبيل الحبوب المكررة ومواد التحلية المصنوعة من الذرة والزيوت النباتية، يصبح الاستثمار المباشر الأجنبي قوة دافعة وراء ارتفاع معدلات السمنة في البلدان النامية[٣٢].

هاء - التسويق النشط

٣٢ - يبعث مستوى وأثر الاستثمار الذي تقوم به صناعة الأغذية في تسويق المنتجات الغذائية غير الصحية على الدهشة الكبيرة. فالحملات الإعلانية المستمرة، وعروض الخصم،

---

(٣١) A/HRC/26/31، الفقرة ٧.

(٣٢) المرجع نفسه، الفقرات ٦-٨؛ و Corinna Hawkes, Delia Grace and Anne Marie Thow, "Trade liberalization, food, nutrition and health", *in Trade and Health: Towards Building a National Strategy,* Richard Smith and Anna K. Sims, "Obesity prevention: assessing the role of State and others, eds. (Geneva, WHO, 2015)؛ و non-State actors under international law", *Chicago Journal of International Law,* vol. 16, No. 1 (Summer Anne Marie Thow and Benn McGrady, "Protecting policy space for public health nutrition in an 2015)؛ و era of international investment agreements", *Bulletin of the World Health Organization,* vol. 92, No. 2 Corinna Hawkes, "The role of foreign direct investment in the nutrition transition", (February 2014)؛ و FAO, "Globalization of food systems in developing countries: impact on food security and nutrition", FAO Food and Nutrition Paper No. 83 (Rome, 2004)؛ و *Public Health Nutrition*, vol. 8, No. 4 (June 2005).

والعقود الحصرية مع منافذ بيع الأغذية واستراتيجيات التسعير والتغليف تستخدم جميعها لزيادة الطلب.

٣٣ - وتنحو شركات ''الأطعمة غير الصحية'' إلى استخدام أساليب مماثلة لتلك التي استخدمتها شركات التبغ في الثمانينات من القرن الماضي، عندما بدأ العلم يربط التدخين بمشاكل صحية خطيرة. حتى أن بعض الشركات يموّل البحوث العلمية، بقصد التلاعب في النتائج دعما لمنتجاته، أو يضيف كميات ضئيلة جدا من المكونات الصحية لتمكينه من تقديم منتجاته بوصفها ''صحية''.

٣٤ - واستراتيجيات التسويق ضارة بشكل خاص عندما تستهدف الأسواق الجديدة في البلدان النامية، وهو ما ينجم عن ''تشبع'' الأسواق في البلدان المتقدمة. وتأثير تسويق أغذية الوجبات السريعة في نوعية النظام الغذائي لأفقر فئات السكان خطير بصفة خاصة عندما تنعدم المعرفة أو التوعية وحيث يكون الأشخاص عرضة لممارسات التسويق التلاعبية[٣٣]. وإذا لم تكبح تلك الاستراتيجيات فسرعان ما ستتفوق معدلات السمنة والأمراض غير المعدية على معدلات نقص التغذية في البلدان المتدنية الدخل، كما هو الحال بالفعل في الصين والهند والعديد من البلدان المتوسطة الدخل[٢٣].

واو - النُهج القائمة على المنتجات إزاء سوء التغذية

٣٥ - ينبغي أن تكون سياسات التغذية متعددة الأبعاد وأن تتفادى تعزيز التدخلات المنعزلة لمكافحة سوء التغذية، بما فيها النهج ''ذات الطابع الطبي'' والنهج القائمة على المنتجات التي تركز على الأغذية العلاجية الجاهزة للاستعمال. وتُنتقد هذه التدابير باعتبارها حلولا ''تقنية'' غير مستدامة للمشاكل الاجتماعية. وكثيرا ما تكون الأغذية المقواة باهظة التكلفة أو غير متاحة للفئات الأكثر تضررا من حالات النقص في المغذيات الدقيقة. ويمكن أن تقوض هذه المبادرات أيضا التنوع الغذائي، وأن تؤثر تأثيرا سلبيا في ممارسات الأكل الصحية وتضر بمصالح صغار المنتجين المحليين من جراء الابتعاد عن مصادر الغذاء الملائمة ثقافيا والميسورة التكلفة والمستدامة. وللاعتماد المفرط على الحلول القائمة على المنتجات، من قبيل حبوب المغذيات وغيرها من أساليب تقوية الأغذية، آثار صحية ضارة أيضا، خاصة إذا كان التصنيع يدخل فيها بدرجة عالية. وحتى التقوية البيولوجية، التي تهدف إلى إنتاج أغذية مقواة طبيعيا، يمكن أن يتضح لاحقا أنها ''حل تقني'' آخر لمشكلة الجوع المستتر[٣٣].

(٣٣) Judith Hodge, The Future of Global Relations: *Food Fortification-- A "Techno-Fix" or a Sustainable Solution to Fight Hidden Hunger?* (Bonn, Deutsche Welthungerhilfe and Terre des Hommes Deutschland, 2014)؛ و A/HRC/26/31، الفقرة ١٠.

٣٦ - وتدعو هذه المبادرات إلى القلق على نحو خاص لأن القطاع الخاص يستطيع أن يروج للمكملات الغذائية بفعالية كبيرة[٣٤]. وعلى سبيل المثال، فإن الاستغلال التجاري لمنتجات من قبيل الأغذية العلاجية الجاهزة للاستعمال، التي تعلّم بشعارات الشركات عبر الوطنية، يمكن أن يزيد أيضا ولاء المستهلكين للعلامات التجارية لشركات المشروبات الغازية وأغذية الوجبات الخفيفة غير الصحية[٣٣]. وعلاوة على ذلك، فإن الكثير من المؤسسات التجارية والصناعية العاملة في مجال المنتجات المقواة هي نفسها الشركات المتعددة الجنسيات التي تنتهك المدونة الدولية لتسويق بدائل لبن الأم.

٣٧ - ومع ذلك، فإن مبادرات التقوية تقدِّم بالفعل مساهمة هامة في الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، شريطة أن تشكل جزءا من استراتيجية شاملة تتناول المحددات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للنظم الغذائية. ويجب دائما أن تقيّم هذه الحلول تقييما نقديا وأن تنفذ على نطاق ضيق للتأكد من أنها لا تستعمل إلا لتوفير إغاثة مؤقتة ولا تحل محل الحلول الطويلة الأجل، مثل تنويع الزراعة، أو تتعارض مع نظم الإنتاج المحلية[٣٥].

ثالثا - الحوكمة العالمية للتغذية

٣٨ - للتصدي لتحديات سوء التغذية على الصعيد العالمي، ثمة حاجة إلى استجابة منسقة متعددة القطاعات في مجال السياسات العامة على كل المستويات. ويتطلب ذلك إجراء حوار بين جميع القطاعات والجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك أخصائيو التغذية والجهات الفاعلة الإنمائية والمجتمع المدني والجهات المانحة والقطاع الخاص والمسؤولون الحكوميون. وعلاوة على ذلك، من المهم إنشاء آليات مساءلة من أجل تقييم التخطيط والميزنة ونتائج التدخلات المتصلة بالتغذية[٣٦].

٣٩ - ومن المهم للغاية أيضا التصدي لسوء التغذية بجميع أشكاله باعتباره مسألة واحدة لتجنب تجزؤ السياسات. وفي دراسة حديثة شملت ١٣٩ من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، على سبيل المثال، لم يكن لدى سوى ٣٩,٦ في المائة منها سياسات

(٣٤) Flavio Luiz Schieck Valente, "The corporate capture of food and nutrition governance: a threat to human rights and peoples' sovereignty", *in Right to Food and Nutrition Watch 2015: Peoples' Nutrition is Not a Business* (2015), pp. 17-18.

(٣٥) Andrew Jones and Gebisa Ejeta, "A new global agenda for nutrition and health: the importance of agriculture and food systems", *Bulletin of the World Health Organization,* vol. 94, No. 3 (March 2016).

(٣٦) Second International Conference on Nutrition, Chairs' summary of round table 3 (Governance and accountability for nutrition).

تغذيــة تتصــدى لجميع أشكال ســوء التغذية، بـالرغم مـن أنهـا تواجـه الآثـار الناجمـة عـن ''انتقال تغذوي''[٣٧].

٤٠ - وفي ذروة أزمـات أسـعار الأغذيـة في عـام ٢٠٠٨، أشـير إلى أن الحوكمـة العالميـة للتغذية قاصرة[٣٨]. ومنذ ذلك الحين، تُتخذ مبادرات هامة على الصعيد العالمي. وتشمل الأمثلة على ذلك ''حركة تعزيز التغذية'' وحملتين رئيسيتين للأمين العام، هما: ''كل امرأة، كل طفل'' و ''تحدي القضاء على الجوع''.

ألف - رسم خريطة الحوكمة العالمية للتغذية

٤١ - في عـام ٢٠١١، شـرعت خطـة العمـل العالميـة لمنظمـة الصـحة العالميـة للوقايـة مـن الأمراض غير المعدية ومكافحتها في العمل من أجل التصدي لسوء التغذية بصورة شاملة، بما في ذلك التغذية غير المتوازنة والسمنة. وفي عام ٢٠١٢، أقرت جمعية الصحة العالمية ستة أهداف عالمية للتغذية لتحسين تغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال بحلول عام ٢٠٢٥. وجرى التأكيد مجددا على الالتزام ببلوغ تلك الأهداف في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، الذي عقد في روما في عام ٢٠١٤.

٤٢ - ويعتبر المؤتمر حدثا بارزا جمع أعضاء المجتمع العالمي لمناقشة التغذية، وجرى فيه الاعتراف بسوء التغذية بجميع أشكاله. وجرى التعهد في وثيقته الختامية، إعلان روما عن التغذية، بعشرة التزامات بالعمل، مع التسليم بأهمية اتباع نهج يراعي دورة الحياة إزاء منع سوء التغذية، وكذلك تمكين الناس من اتخاذ خيارات غذائية مستنيرة. والتزمت الدول بزيادة الاستثمار في التغذية والمضي نحو النظم الغذائية المستدامة. ويقر إطار العمل المعتمد في المؤتمر بأن سياسات التغذية الفعالة والمتسقة تتطلب التمويل والاستثمار الكافيين، والالتزام السياسي، وعمليات الرصد والمساءلة العامة المنهجية. وهو يدعو أيضا إلى التآزر بين جميع النظم، بما في ذلك نظم الغذاء، والصحة، والتجارة، والاستثمار، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

(٣٧) Bruno F. Sunguya and others, "Strong nutrition governance is a key to addressing nutrition transition in low- and middle-income countries: review of countries' nutrition policies", *Nutrition Journal*, vol. 13, June 2014.

(٣٨) *The Lancet Global Health,* "The international nutrition system: fragmented, dysfunctional and desperately in need of reform", press release, 16 January 2008.

٤٣ - وأقر القادة في المؤتمر أيضا بأهمية إدماج التزاماتهم السياسية مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وإرساء أهداف التغذية في أهداف التنمية المستدامة[٣٩]. وتتسم الأهداف بطابع عالمي ولا يمكن تحقيقها دون إيلاء اهتمام خاص للتغذية. وفي حين أن الهدف ٢ يشير صراحة إلى ''التغذية'' والهدف ٣ إلى الأمراض غير المعدية، يمكن القول إن التغذية ترتبط ارتباطا وثيقا بجميع الأهداف السبعة عشر، فضلا عن المؤشرات الخمسين[٤٠].

٤٤ - ووفقا لما أشير إليه، تتجاوز الأسباب الجذرية لسوء التغذية الافتقار إلى الأغذية الكافية والملائمة، ويتطلب التصدي لها اتخاذ إجراءات مماثلة لتلك المتضمنة في مجموعة متنوعة من الأهداف الإنمائية المترابطة، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بالصحة، والحصول على الموارد، والتدهور البيئي، وتغير المناخ، وتمكين المرأة. ولا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون إيلاء اهتمام خاص للتغذية، والعكس بالعكس.

٤٥ - وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠١٦، في أعقاب صدور توصيات المؤتمر، أعلنت الجمعية العامة ٢٠١٦-٢٠٢٥ عقد الأمم المتحدة للعمل بشأن التغذية. ويتيح العقد فرصة فريدة لتركيز الأهداف المتفق عليها عالميا وحشد الجهات الفاعلة حول التنفيذ ومعالجة أوجه القصور المحددة في النظام الحالي لحوكمة التغذية.

باء - أوجه القصور في نظام الحوكمة العالمية

٤٦ - لئن كانت قد وضعت أهداف طموحة لضمان الحوكمة العالمية للتغذية، هناك حاجة إلى القيام بالمزيد للارتقاء إلى مستوى مواجهة تحدي الاستدامة مع تزويد كل شخص بما يكفي من الغذاء ليعيش حياة صحية ومنتجة، على النحو الذي تنشده أهداف التنمية المستدامة. وينبغي معالجة عدد من أوجه القصور في النظام القائم.

٤٧ - وعلى الرغم من إمكانية نجاح الأهداف، لا تُذكر التغذية إلا في غاية واحدة من الغايات الـ ١٦٩، ولا تذكر زيادة الوزن والسمنة. والأهم من ذلك، يبدو من غير المؤكد ما إذا كانت غايات أهداف التنمية المستدامة تحمل روح الابتكار اللازمة لضمان حدوث تحول ناجح نحو النظم الغذائية المستدامة وتوفير الإطار للحوكمة العالمية للزراعة والأغذية

(٣٩) Second International Conference on Nutrition, Chairs' summary of round table 1 (Nutrition in the post-2015 development agenda).

(٤٠) Standing Committee on Nutrition, "Nutrition and the post-2015 Sustainable Development Goals", policy brief, Geneva, November 2014.

والتغذية والصحة[٤١]. وبالإضافة إلى ذلك، تفتقر بعض الغايات إلى التركيز اللازمة لتمكين التنفيذ الفعال، أو تسهم في عدة أهداف، وهو ما يؤدي إلى إيجاد أوجه تضارب محتملة. ويمكن للإجراءات الرامية إلى تحقيق إحدى الغايات أن تخلف آثارا غير مقصودة على غيرها إذا ما اتجهت المساعي إلى تحقيق كل من الغايات على حدة. وعلاوة على ذلك، فإن آلية رصد الأهداف التي تستند إلى الإبلاغ الوطني الطوعي وآليات الاستعراض، عن طريق المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التابع للجمعية العامة، قد لا تكون فعالة بما فيه الكفاية للوصول إلى الغايات المتفق عليها. وأخيرا، يتمثل أحد أوجه القصور الأساسية في أن حق الإنسان في غذاء كاف لم يرد صراحة في الأهداف.

٤٨ - ويشكل ضمان التمويل الكافي صعوبة أيضا. فعلى سبيل المثال، من أجل الوصول إلى هدف جمعية الصحة العالمية المتعلق بالتقزم بحلول عام ٢٠٢٥، من الضروري مضاعفة التمويل الحكومي وزيادة إنفاق الجهات المانحة إلى أربعة أمثاله[٤٢]. ولا بد من المعرفة التقنية والإرادة السياسية ونظم المساءلة الكفؤة لبلوغ الأهداف القائمة المتعلقة بالتغذية.

٤٩ - وهناك شواغل من أن نظام المساءلة الخاص بإعلان روما عن التغذية غير واضح وأن سياساته مجزأة. وتتسم المساءلة بالتعقيد بالنظر إلى طبيعتها المتعددة القطاعات، وكذلك بسبب التأثير الطويل الأجل لسوء التغذية في التنمية البشرية واحتجاب بعض آثاره. وعلى النحو المبين في الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، يتطلب ضمان المساءلة الفعالة فهما واضحا لجمع البيانات وكذلك نظم تتبع منهجي على كلا المستويين القطري والعالمي. ويحاول تقرير التغذية العالمي لعام ٢٠١٦ سد الفجوة من خلال توفير نظام لتتبع البيانات يستقي البيانات من وكالات الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن هذه الآلية قد تثير الانتقاد بسبب صلتها بصناعة التغذية، يمكن القول إنها أكثر آلية مستقلة حتى الآن.

جيم - مشاركة القطاع الخاص وتضارب المصالح

٥٠ - تفتقر حوكمة التغذية اليوم أيضا إلى آليات فعالة لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في برامج التغذية. ويصبح تأثير الشركات في أوساط سياسات الأغذية والتغذية على الصعيدين الوطني والدولي ملحوظا بشكل متزايد مع سعي البرامج إلى وضع ترتيبات بين أصحاب

(٤١) Corinna Hawkes and Barry M. Popkin, "Can the Sustainable Development Goals reduce the burden of nutrition-related non-communicable diseases without truly addressing major food system reforms?", *BMC Medicine,* vol. 13, June 2015.

(٤٢) Lawrence Haddad, "The global governance of nutrition: why it matters", 25 February 2016. متاح على www.developmenthorizons.com/2016/02/the-global-governance-of-nutrition-why.html.

مصلحة متعددين. ويشير كل من أهداف التنمية المستدامة والمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية إلى أهمية ''الشراكات بين أصحاب مصلحة متعددين'' بمشاركة القطاع الخاص.

٥١ - ومع التسليم بأن الشركات تضطلع بدور كبير في مكافحة سوء التغذية، هناك خطر في تمكين الشركات من الوصول على نحو غير مسبوق إلى عمليات رسم السياسات، الأمر الذي قد يتسبب في نشوء حالات تضارب مصالح على عدة مستويات ما لم ينظم بطريقة سليمة. وجرى التشكيك فيما إذا كان يمكن لسياسات التغذية أن تحقق في آن واحد عائدات مالية قصيرة الأجل للشركات وفوائد صحية واجتماعية طويلة الأجل تساعد على التصدي بفعالية لتحديات سوء التغذية على الصعيد العالمي[٣٣]. ويلزم بالتالي وضع ضمانات كافية للتأكد من أن القطاع الخاص لا يستخدم وضعه بوصفه من ''أصحاب المصلحة'' للتأثير في أوساط رسم السياسات العامة المتعلقة بالتغذية بغرض تعزيز أهدافه التجارية[٤٣].

١ - الشراكات بين القطاعين العام والخاص

٥٢ - يمارس القطاع الخاص نفوذه بصورة كبيرة على حوكمة التغذية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، التي يمكن أن تمنع التمييز بين المصلحة العامة والكسب المالي. ويمكن أن تكون مشاركة القطاع الخاص مدفوعة بالعائدات المالية المباشرة، مثل الإعفاءات الضريبية، واختراق الأسواق، والعلاقات العامة الإيجابية، وكذلك زيادة نفوذ الشركات في رسم السياسات التغذوية.

٥٣ - ولا توجد إلا مبادئ توجيهية محدودة بشأن كيفية إدارة تلك الشراكات. وقد تكون تلك الشراكات مفيدة في الحالات التي لا تكون فيها حلول القطاع العام متاحة أو فعالة، ويمكن أن يضطلع القطاع الخاص بدور هام في تحفيز الابتكار للحد من سوء التغذية. وبغية تجنب تضارب المصالح، من المهم تقييم ما إذا كانت أنشطة القطاع الخاص متوافقة مع هدف الحد من سوء التغذية. وينبغي إعاقة الأعمال التي تحركها دوافع الربح وحدها. ومن شأن وضع مذكرة تفاهم أو عقد قانوني تبين فيهما أهداف محددة لتجنب حالات تضارب المصالح وحلها وضمان الرصد الفعال والشفاف أن يساعد على إدارة تلك الشراكات[٤٤].

(٤٣) Vivica I. Kraak and others, "Balancing the benefits and risks of public-private partnerships to address the global double burden of malnutrition", *Public Health Nutrition,* vol. 15, No. 3 (March 2012).

(٤٤) John Hoddinott, Stuart Gillespie and Sivan Yosef, "Public-private partnerships and the reduction of undernutrition in developing countries", IFPRI Discussion Paper No. 01487 (Washington, D.C., International Food Policy Research Institute, 2015).

٥٤ - وفي عام ٢٠١٠، أطلق الأمين العام جنبا إلى جنب مع جهات مانحة وأعمال تجارية وباحثين وحكومات ومنظمات من المجتمع المدني حركة تعزيز التغذية، وهي نوع جديد من الشراكة بين أصحاب مصلحة متعددين وقطاعات متعددة، وذلك لتقديم الدعم إلى ٥٧ من الدول الأعضاء بغرض تحسين السياسات الغذائية المتبعة خلال أول ١ ٠٠٠ يوم من تغذية الطفل. ولئن كانت أهداف الحركة تلقى ترحيبا وتشهد نجاحا في الحد من سوء تغذية الأطفال في عدة بلدان، وخاصة في مجالات زيادة التمويل، وبناء القدرات، والدعوة، وإنشاء شبكة للمجتمع المدني، والتنسيق مع الأمم المتحدة، فالمبادرة تتعرض للانتقاد أيضا. وباعتبارها ''حركة'' على نحو ما تصف نفسها، فهي لا تخضع للمساءلة أمام الأمم المتحدة أو أي هيئة أو عملية حكومية دولية أخرى. وبينما يجري تعزيز الشراكات التجارية، لا توجد إدارة حصيفة لمشاركة الشركات للتأكد من أنها تقتصر على التنفيذ، دون التأثير في رسم السياسات العامة في مجالي الصحة والتغذية. وجرى أيضا تحديد حالات تضارب مصالح عندما كانت مؤسسات تجارية تشارك في المبادرة وتقوم في نفس الوقت بتسويق أغذية مسببة للسمنة والأمراض غير المعدية. ولئن كانت الجهود قد بذلت في الآونة الأخيرة، عن طريق استبعاد الشركات المصنعة للبن الرضع التي تنتهك المدونة الدولية لتسويق بدائل لبن الأم على سبيل المثال، يظل من غير الواضح كيف تمنع المبادرة الشركات من اكتساب إمكانية الوصول غير النزيه إلى الأسواق ورسم السياسات، أو كيف يجري اكتشاف الانتهاكات وتقييمها[٤٤].

٢ - المنظمات الخيرية

٥٥ - تستثمر المؤسسات الخيرية بشكل متزايد في مبادرات التغذية العالمية. ولئن كان من الصعب تتبع التبرعات، عادة ما تكون تلك المؤسسات الخاصة أكبر من العديد من الحكومات وتملك القدرة على التأثير في سياسات التغذية من دون التعهد بما يصاحبها من التزامات بضمان احترام حقوق الإنسان[٤٥]. وإذ يسلَّم بالقيود المالية التي يواجهها العديد من البلدان، لا بد من إنشاء نظام للرصد والمساءلة للتأكد من أن المؤسسات الخاصة تعمل ضمن نطاق منظومة حقوق الإنسان، بدلا من الوفاء بهذه المسؤولية على أساس طوعي.

٥٦ - والتحالف العالمي لتحسين التغذية هو إحدى الشبكات الخاصة الرائدة التي تركز على الحد من سوء التغذية من خلال التقوية بصفة أساسية، وهو يتلقى الدعم بصورة رئيسية من مؤسسة بيل ومليندا غيتس. وقد قدمت عدة ادعاءات بتضارب المصالح ضد التحالف.

(٤٥) David McCoy, Sudeep Chand and Devi Sridhar, "Global health funding: how much, where it comes from and where it goes", *Health Policy and Planning,* vol. 24, No. 6 (November 2009).

وعلى وجه الخصوص، تساءلت منظمات تسعى للتصدي لسوء تغذية الرضع عما إذا كان عمله مدفوعا في المقام الأول بالجهود الرامية إلى فتح أسواق جديدة لأعضائه. وثمة حاجة إلى آلية تقييم مستقلة وفعالة لتحقيق التوازن في مشاركة القطاع الخاص في سياسات التغذية.

رابعا - النهج القائم على حقوق الإنسان ومسؤولية الدولة

الأساس المعياري لحقوق الإنسان

٥٧ - توفر صكوك القانون الدولي أساسا معياريا وقانونيا لحق الإنسان في القدر الكافي من الغذاء والتغذية. وتعترف المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالحق في غذاء كاف والحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع. والتعامل مع تحديات التغذية في العالم من خلال منظور قائم على الحقوق ليس أمرا مرغوبا فيه فحسب بل إلزاميا أيضا، بالنظر إلى أن التغذية عنصر أصيل من عناصر الحق في الغذاء. وقد فسرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم ١٢ الحق في الغذاء باعتباره يلزم كل دولة ''بأن تضمن لكل فرد في ظل ولايتها القضائية الحصول على حد أدنى من الغذاء الأساسي يكون كافيا ومغذيا بصورة مناسبة ومأمونة، وأن تضمن تحرر الفرد من الجوع''.

٥٨ - ويؤكد التضمين الواضح لبعد يتعلق بالتغذية في الحق في الغذاء ترابط هذا الحق مع الحق في الصحة. وفي الواقع، تعتبر التغذية بمثابة الصلة الحيوية بين الحق في الصحة والحق في الغذاء وهي تكفل أن يعزز إطار حقوق الإنسان كلا الحقين[٤٦]. وقد أكدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم ١٤ أن الحق في الصحة يضع التزاما أساسيا على عاتق الدول بـ ''كفالة الوصول إلى الحد الأدنى الأساسي من الأغذية الذي يضمن الكفاية والسلامة من حيث التغذية، بغية تأمين التحرر من الجوع لكل الناس''. وهذا يعني أنه إذا لم تكن الأغذية المغذية متوفرة بسرعة أو سهلة المنال أو ميسورة التكلفة، لا يمكن الوصول إلى التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية[٤٧].

٥٩ - وتسلّم أيضا المبادئ التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال التدريجي للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني بأن التزامات الدول بضمان الحق في الغذاء تشمل المسؤوليات تجاه ضمان معايير التغذية والصحة. ويشار في المبادئ التوجيهية إلى أنه ''ينبغي على الدول

(٤٦) Emilie K. Aguirre, "The importance of the right to food for achieving global health", *Global Health Governance,* vol. IX, No. 1 (spring/fall 2015).

(٤٧) Sims, "Obesity prevention" (انظر الحاشية ٣٢).

أن تتخذ تدابير تضمن أو تعدل أو تعزز التنوع الغذائي وعادات الأكل الصحية وإعداد الأغذية، فضلا عن أنماط التغذية، بما في ذلك الرضاعة الطبيعية، مع التأكد في نفس الوقت من أن التغييرات في توافر الإمدادات الغذائية والحصول إليها لا تؤثر بصورة سلبية على مكونات النظام الغذائي والمتحصلات الغذائية''[٤٨].

٦٠ - ويشير مقترح جديد نسبيا، هو مشروع الاتفاقية الإطارية بشأن الصحة العالمية، إلى أن الحق في غذاء كاف ينبغي أن يفسر على أنه يعني الحق في مستوى من النوعية التغذوية وليس مجرد الحق في حد أدنى من السعرات الحرارية[٤٦].

٦١ - ويرسخ عدد من المؤتمرات الدولية التي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة قواعد القانون الدولي عن طريق الاعتراف بالتغذية والصحة في إطار حق الإنسان في الغذاء. وفي وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٩٢، أشار الإعلان العالمي بشأن التغذية الصادر عن المؤتمر الدولي الأول المعني بالتغذية إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والحق في الغذاء، حيث التزمت الدول بكفالة ''الرفاه التغذوي المستمر لجميع الناس''. وكرر إعلانُ روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، الذي اعتمد في عام ١٩٩٦، التأكيد على ''حق كل إنسان في الحصول على أغذية سليمة ومغذية، بما يتفق مع الحق في الغذاء الكافي والحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع''. وأعيد تأكيد ذلك في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، في عام ٢٠١٤.

٦٢ - ولئن كان الدعم التغذوي يعتبر عملا خيريا في كثير من الأحيان في الماضي، فهو يرى على نحو متزايد بمثابة نتيجة لعدم حماية حق أساسي من حقوق الإنسان، تعزى عموما إلى الافتقار إلى القدر الكافي من الحوكمة والمساءلة في مجال التغذية. وييسر تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التغذية تنفيذ الحقوق الإجرائية، مثل المشاركة والمساءلة وعدم التمييز والشفافية. وقد أكد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية أن إدماج التغذية في خطة لحقوق الإنسان يجعل مسائل الحوكمة والمساءلة محورية للتنفيذ الفعال.

٦٣ - ويُعدّ الحصول على الأغذية المغذية في كثير من الأحيان مؤشرا رئيسيا للتفاوتات الاجتماعية الاقتصادية. ومناقشة التغذية في إطار قائم على الحقوق أمر بالغ الأهمية لضمان أن يُكفَل لفئات السكان المهمشة والمستضعفة المتضررة أكثر من غيرها من سوء التغذية مستوى معين من التغذية والصحة، بدلا من عدد أدنى من السعرات الحرارية اللازمة للبقاء

(٤٨) المبدأ التوجيهي ١٠-١.

على قيد الحياة. ويكتسي هذا الاعتراف أهمية حاسمة من أجل الحد من أوجه عدم المساواة التغذوية والصحية حول العالم[٤٦].

٦٤ - ويتمتع الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات بقدر أكبر من ذلك من أوجه الحماية. وتؤكد اتفاقية حقوق الطفل أن الدول، سعيا إلى ضمان التنفيذ الكامل لحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه، يجب أن تتخذ التدابير المناسبة لمكافحة الأمراض وسوء التغذية عن طريق أمور منها ''توفير الأغذية المغذية الكافية'' (المادة ٢٤ (٢) (جيم)) وأنها يجب أن تقدم عند الضرورة المساعدة المادية وبرامج الدعم، بما في ذلك فيما يتعلق بالتغذية (المادة ٢٧ (٣)). وتدعو الاتفاقية أيضا إلى حماية وتشجيع الرضاعة الطبيعية الخالصة للرضع حتى يبلغوا ٦ أشهر من العمر، وإلى تفضيل مواصلة الرضاعة الطبيعية إلى جانب الأغذية التكميلية المناسبة إلى أن يبلغ الطفل السنتين[٤٩].

٦٥ - وتكرَّس حماية وتشجيع الرضاعة الطبيعية أيضا في المدونة الدولية لتسويق بدائل لبن الأم، التي اعتمدتها جمعية الصحة العالمية في عام ١٩٨١. وتحدد الاستراتيجية العالمية لتغذية الرضع وصغار الأطفال، التي اعتمدت في عام ٢٠٠٢، التزامات الدول بوضع وتنفيذ ورصد وتقييم سياسات وطنية شاملة تتناول تغذية الرضع وصغار الأطفال وتصاحَب بخطة عمل مفصلة.

٦٦ - وتلزم المادة ١٢ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الدولَ بكفالة تقديم الخدمات المناسبة أثناء الحمل والإرضاع. لكنها مع الأسف لا تحمي الحق الفردي للمرأة في القدر الكافي من الغذاء والتغذية خارج حدود الحمل والرضاعة الطبيعية. وبالنظر إلى زيادة تأثر المرأة بسوء التغذية، من الأهمية بمكان ضمان هذا الحق.

باء - مسؤولية الشركات

٦٧ - يؤكد أيضا وضع حوكمة التغذية ضمن إطار حقوق الإنسان مسؤولية الشركات في صناعة الأغذية والتغذية عن احترام حقوق الإنسان والمساهمة في الوصول المنصف إلى الأغذية المغذية. وترد هذه المسؤولية ضمنا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يؤكد أن ''على كل فرد واجبات نحو المجتمع'' (المادة ٢٩) وأن الجماعات والأشخاص يجب أن يمتنعوا عن القيام بأنشطة تسبب التعدي على الحقوق المكرسة في الإعلان (المادة ٣٠).

(٤٩) انظر التعليق العام رقم ١٥ للجنة حقوق الطفل. وقد أُدمجت الاستراتيجية العالمية لتغذية الرضع وصغار الأطفال والمدونة الدولية لتسويق بدائل لبن الأم في النظام الدولي لحقوق الإنسان من خلال الإشارة إليهما في ذلك التعليق العام.

٦٨ - والمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التي أقرها مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١١، تعترف رسميا بمسؤولية المؤسسات التجارية عن تجنب انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بالآخرين ومعالجة التأثيرات الضارة بحقوق الإنسان التي لها صلة وثيقة بها[٥٠]. ومن الناحية المنطقية، تشمل هذه المسؤولية التأثيرات الضارة لصناعة الأغذية فيما يتعلق بالحق في غذاء كاف.

٦٩ - وفي الإرشادات التقنية بشأن تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من الوفيات والأمراض التي يمكن الوقاية منها لدى الأطفال دون سن الخامسة والقضاء عليها (A/HRC/27/31)، تُحَثّ الدول الأعضاء على وضع قواعد تنظيمية للجهات الفاعلة من القطاع الخاص التي تخضع لسيطرتها، بما في ذلك شركات إنتاج وتسويق بدائل لبن الأم وغيرها من الشركات (الفقرة ٧٠ (ز)). وتدعو لجنة حقوق الطفل أيضا في تعليقها العام رقم ١٥ الشركات الخاصة إلى امتثال المدونة الدولية لتسويق بدائل لبن الأم والقرارات ذات الصلة الصادرة عن جمعية الصحة العالمية. ودعت جمعية الصحة العالمية في أحدث قرار لها بشأن وضع حد للترويج غير الملائم لأغذية الرضع وصغار الأطفال، اعتمد في أيار/مايو ٢٠١٦، مصنعي أغذية الرضع وصغار الأطفال وموزعيها إلى وضع حد لجميع أشكال الترويج غير الملائم.

٧٠- وتبين تلك الجهود أن الأعمال التجارية تتحمل مسؤولية عن حماية الحق في القدر الكافي من الغذاء والتغذية، ولا سيما فيما يتعلق بالأطفال. ولكن، يمكن أن تكون محاسبة الشركات صعبة في الممارسة العملية، ولا سيما في القضايا العابرة للحدود التي تنطوي على هياكل مؤسسية معقدة. وفي هذا الصدد، تتحمل دول الموطن التزامات خارج إقليمها بالسعي إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشركات المقيمة ضمن ولاياتها القضائية في الخارج والتصدي لها. فعلى سبيل المثال، إذا لم يرغب بلد مضيف في تحميل المسؤولة لشركة ما، أو حتى إذا قدم حوافز الإعفاء من الضرائب أو غيرها من الحوافز، ينبغي لبلد الموطن الخاص بالمؤسسة أن يمارس المسؤولية خارج ولايته القضائية.

٧١ - وتؤكد المبادئ التوجيهية أن مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان قائمة بغض النظر عن قدرات الدول على الوفاء بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان وبالتالي الحيلولة دون استغلال الشركات لضعف البيئات التشريعية، و/أو استعدادها للقيام بذلك.

(٥٠) المبدأ ١١.

غير أن ضمان المساءلة وإتاحة سبل الانتصاف الفعالة للضحايا لا يزال يشكل تحديا كبيرا[٥١].

٧٢ - وفي حين أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يضع الأسس اللازمة للسلوك المسؤول للشركات، عارضت شركات الأغذية بشدة الدعوات إلى تنظيم التسويق. وبدلا من ذلك، روج العديد منها للالتزامات الطوعية المتعلقة بوضع بطاقة التعريف بالمنتج والإعلان التجاري أو أنه رعى برامج التثقيف في مجالي الصحة والتغذية في إطار ''المسؤولية الاجتماعية للشركات''[٥٢]. ويبعث السلوك الأخير على القلق بشكل خاص، نظرا لأنه يطمس الخطوط الفاصلة بين التثقيف والتسويق، ويمكن أن يتيح للشركات نشر معلومات مضللة[٥٣].

٧٣- وتشير المبادرات الأخيرة، من قبيل اللجنة الرفيعة المستوى بشأن إنهاء سمنة الأطفال لعام ٢٠١٤ والتوصيات التي قدمها الاتحاد العالمي لمكافحة السمنة والمنظمة الدولية للمستهلكين من أجل وضع اتفاقية عالمية لحماية وتعزيز النظم الغذائية الصحية، وكذلك تقارير التغذية العالمية، إلى الحاجة إلى وضع آليات مساءلة أقوى على الصعيد الوطني، نظرا لثبوت عدم فعالية المبادرات الطوعية للشركات.

جيم - مسؤولية الدولة عن ضمان الرصد والمساءلة والشفافية

٧٤ - ترى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم ١٢ أن الحق في غذاء كاف يعني ''خلو الغذاء من المواد الضارة'' (الفقرة ٨)، الذي ''يحدد اشتراطات للسلامة الغذائية وجملة من التدابير الوقائية التي تتخذ بوسائل عامة وخاصة في مختلف المراحل التي يمر بها إنتاج الأغذية'' (الفقرة ١٠). وبالنظر إلى التأثيرات الصحية السلبية، ينبغي أن تفسر ''سلامة الأغذية'' على أنها تشمل القيمة التغذوية للمنتجات الغذائية.

٧٥ - وتشجع أيضا المبادئ التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال التدريجي للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني الدولَ على اتخاذ خطوات لمنع الإفراط في الاستهلاك والنظم الغذائية غير المتوازنة التي قد تؤدي إلى سوء التغذية والسمنة والأمراض

---

(٥١) انظر أيضا تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن تحسين المساءلة وإتاحة سبل الانتصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بمؤسسات الأعمال (A/HRC/32/19).

(٥٢) Patti Rundall, "The 'business of malnutrition': the perfect public relations cover for Big Food", *in Right to Food and Nutrition Watch 2015: People's Nutrition is Not a Business* (2015), p. 23.

(٥٣) Baby Milk Action, "Tackling obesity: how companies use education to build 'trust'".

الانتكاسية[٥٤]. ويتخذ العديد من الدول خطوات في الاتجاه الصحيح لتنظيم صناعة الأغذية، بما في ذلك من خلال مبادرات وضع بطاقة التعريف بالمنتج ووضع قيود على الإعلان التجاري واتخاذ تدابير اقتصادية.

١ - التدابير التنظيمية

٧٦ - تمكّن بطاقات التعريف بالقيمة الغذائية للمنتج الناس من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن خياراتهم الغذائية وتحفّز مصنعي الأغذية على إعادة تصميم منتجاتهم لاستهداف المستهلكين من ذوي الوعي الصحي. ويعتمد العديد من البلدان وضع قوائم إلزامية بالمغذيات على الأغذية المسبقة التغليف، ويمضي بعضها إلى ما هو أبعد من ذلك لتنفيذ خطط إبداعية لتنبيه المستهلكين بشأن الأغذية التي تقوض رفاههم التغذوي. فعلى سبيل المثال، اعتمدت أستراليا ''تصنيفا صحيا بالنجوم'' على أساس طوعي تصنف بموجبه الأغذية من الأقل إلى الأكثر فائدة للصحة؛ وتعتمد شيلي بطاقات تعريف بالمنتجات الغذائية تحمل رسالة تحذيرية على شكل ''لافتة قف'' عند تجاوز الحدود الصحية للسعرات الحرارية أو الدهون المشبّعة أو السكر أو الصوديوم؛ وتشترط إكوادور أن تحمل الأطعمة المغلفة بطاقة تعريف على شكل ''إشارة مرور ضوئية'' تشير بالألوان إلى الدهون والسكر والملح. وتستخدم أيسلندا والدانمرك والسويد والنرويج شعارا طوعيا على شكل ثقب المفتاح لتعليم المنتجات التي تحتوي على كمية قليلة من الدهون والملح والسكر، بينما تستخدم فنلندا رمزا على شكل قلب لبيان أي المنتجات تشكل خيارات أفضل من حيث محتوى الصوديوم.

٧٧ - وتلزم بعض البلدان، مثل أستراليا وجمهورية كوريا والولايات المتحدة، سلاسل المطاعم بإرفاق معلومات عن محتوى الطاقة والمغذيات أو بطاقات تعريف تحذيرية بشأن محتوى الصوديوم. وثمة حاجة أيضا إلى معايير واضحة بشأن استخدام الادعاءات المتعلقة بالتغذية والصحة لوقاية المستهلكين من التعرض للتضليل. وفي الولايات المتحدة، أدت مطالبة الجمهور بزيادة الشفافية إلى عدة محاولات لتنفيذ خطط وضع البطاقات التعريفية الإلزامية على الأغذية المعدلة وراثيا.

٧٨ - وبالرغم من أن منظمة الصحة العالمية توصي بأن يعتمد القطاع الخاص ''التسويق المسؤول'' القائم على الأدلة، وبالرغم من بعض المبادرات الإيجابية على النحو المبين أعلاه،

(٥٤) المبدأ التوجيهي ١٠-٢.

لا يزال ضمان وضع البطاقات التعريفية يشكل معركة شاقة لمناصري قضايا التغذية والصحة[٥٥].

٧٩ - وتؤثر الإعلانات التجارية في أفضليات وعادات الناس الغذائية. وإدراكا لتعرض الأطفال بوجه خاص لاستراتيجيات التسويق والترويج النشطة من جانب شركات الأغذية والمشروبات، يحظر بعض الدول الإعلان التجاري الموجه إلى الأطفال في وسائط الإعلام عن بعض منتجات الأغذية والمشروبات ''المقيدة بأنظمة''. ففي شيلي، على سبيل المثال، حيث يشكل الأطفال أكثر من ٢٠ في المائة من الجمهور، تقيد أنظمة إلزامية الإعلان التجاري الموجه إلى الأطفال دون الرابعة عشرة من العمر، في حين تحظر مقاطعة تايوان الصينية الإعلان التجاري عن الأطعمة المقيدة بأنظمة على القنوات المخصصة للأطفال، حيث تفرض غرامات على انتهاكات أنظمتها. وتفرض البرازيل أنظمة صارمة تحظر بموجبها أي ''دعاية مؤذية'' واستراتيجيات تجذب الأطفال والمراهقين بصورة مباشرة. ولكن يبدو أن الممارسة العملية تنطوي على العديد من الصعوبات في تنفيذ تلك القيود.

٨٠ - ولتشجيع زيادة استهلاك الأطفال للأغذية الصحية، ينفذ بعض البلدان برامج الخضر والفواكه في المدارس، ويفرض حظرا إلزاميا على تقديم الأغذية المصنفة باعتبارها غير صحية، ويحظر آلات بيع الأغذية. وقد حظرت بولندا مؤخرا بيع الأغذية ذات المحتوى المرتفع من السكر والملح والدهون في جميع المدارس، وأخذت المكسيك بفرض حظر مماثل في عام ٢٠١٠. وتشمل المبادرات الأخرى تنفيذ ''مناطق غذائية خضراء'' يحظر بموجبها بيع أغذية الوجبات السريعة ضمن المناطق المجاورة مباشرة للمدارس والإعلان التجاري والترويج للأغذية التي لا تستوفي معايير تغذوية معينة.

٢ - بدائل لبن الأم وأغذية الرضع

٨١ - يبلغ مجموع المبيعات العالمية من بدائل لبن الأم ٤٤,٨ بليون دولار ويتوقع أن يرتفع إلى ٧٠,٦ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٩[٥٦]. وتضع المدونة الدولية لتسويق بدائل لبن الأم قيودا على بيع هذه البدائل، عن طريق حظر الإعلان التجاري العام أو توفير عينات مجانية أو الترويج في مرافق الرعاية الصحية. وهي تشترط أيضا أن تتضمن جميع المعلومات المقدمة

(٥٥) Sims, "Obesity prevention" (انظر الحاشية ٣٢)؛ و George Kimbrell and Aurora Paulson, "The constitutionality of State-mandated labelling for genetically engineered foods: a definitive defence", *Vermont Law Review,* vol. 39, No. 2 (winter 2014).

(٥٦) WHO, UNICEF and International Baby Food Action Network, *Marketing of Breast-Milk Substitutes: National Implementation of the International* Code -- Status Report 2016 (Geneva, 2016), p. 7.

عن الرضاعة الاصطناعية شرحا لمزايا الرضاعة الطبيعية والمخاطر المرتبطة بالرضاعة الاصطناعية. وبالرغم من إحراز بعض التقدم، تنتشر انتهاكات المدونة على نطاق واسع ولم يضع سوى ٣٩ بلدا قوانين تسن جميع الأحكام.

٨٢ - ومنذ عام ٢٠١١، تعتمد أرمينيا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وجنوب أفريقيا وفييت نام والكويت وكينيا تدابير شاملة لإدماج جميع أحكام المدونة الدولية، بل أنها تتخطى أحيانا معاييرها الدنيا. ونسبة البلدان التي لديها تشريعات شاملة بشأن المدونة هي الأعلى في منطقة جنوب شرق آسيا، التي تليها منطقتا أفريقيا وشرق البحر الأبيض المتوسط، في حين أن مناطق الأمريكيتين وغرب المحيط الهادئ وأوروبا تسجل أدنى النسب.

٨٣ - ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لإنهاء التسويق غير الملائم لبدائل لبن الأم، وتُشجّع البلدان على اعتماد وتعديل وتعزيز التدابير القانونية بما يتماشى مع المدونة الدولية وقرارات جمعية الصحة العالمية ذات الصلة. وعلى وجه الخصوص، من الضروري ضمان أن تغطي التشريعات الوطني على نحو كاف المنتجات البديلة التي تستهدف الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن ١٢ شهرا.

٣ - التدابير الاقتصادية

٨٤ - يمكن لفرض الضرائب على الأغذية ذات القيمة التغذوية الضعيفة أن يثني المستهلكين. وتفرض النرويج ضرائب على السكر والشوكولاتة والمشروبات السكرية منذ عام ١٩٨١، ويحذو العديد من البلدان حذوها. وتفرض الدانمرك ضرائب على الأغذية التي تحتوي على دهون مشبعة، وتفرض هنغاريا ''ضريبة صحة عامة'' على محتوى فئات مختلفة من الأطعمة الجاهزة للأكل من الملح والسكر والكافيين، وفي الولايات المتحدة، تفرض ٣٣ ولاية شكلا من أشكال الضريبة على الأغذية. ففي محمية شعب نافاهو على سبيل المثال، تُفرض ضريبة على المواد الغذائية ذات القيمة الغذائية المتدنية أو التي لا تحتوي على قيمة غذائية.

٨٥ - وتفرض بلدان مختلفة أيضا ضرائب على المشروبات التي تحتوي على مستويات عالية من السكر أو مواد التحلية الأخرى. وبينما تذهب الإيرادات في بعض البلدان مباشرة إلى الميزانية العامة أو إلى قطاع الصحة، تستخدم بلدان أخرى تلك الأموال لإقامة مشاريع محددة ذات صلة بالتغذية والصحة. فعلى سبيل المثال، تستخدم المكسيك الإيرادات لتمويل برامج تتصدى لسوء التغذية والأمراض ذات الصلة بالسمنة، وتخصص محمية شعب نافاهو

الإيرادات الضريبية لمشاريع من قبيل الزراعة ومتاجر التجزئة الصحية والدروس المخصصة للصحة.

٨٦ - وتشكل زيادة التعريفات الجمركية المفروضة على الأغذية والمشروبات المستوردة المصنفة على أنها ''غير صحية'' أداة أخرى تستخدمها على سبيل المثال بولينيزيا الفرنسية، وجزر كوك، وساموا، وفيجي، وناورو. وقامت دول أخرى بتخفيض التعريفات الجمركية المفروضة على استيراد الأغذية ''الصحية'' التي لا تشترى محليا. ويمكن أيضا للإعانات الموجهة أو التخفيضات في الأسعار أن تمكن الأشخاص ذوي الدخل المنخفض من تحمل تكاليف خيارات الغذاء الأكثر فائدة للصحة. وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، على سبيل المثال، تحصل النساء الحوامل والأسر ذوات الدخل المنخفض على قسائم لشراء الألبان والخضروات، وفي الولايات المتحدة، يقدم برنامج المساعدة التغذوية التكميلية حوافز للإنفاق على الفواكه والخضروات.

٨٧ - غير أن مبادرات فرض الضرائب، والقيود على الواردات، والإعانات، ووضع البطاقات التعريفية على المنتجات يمكن أن تخضع للتدقيق فيما يتعلق بانتهاك الاتفاقات التجارية. ويمكن لها أيضا أن تثير مناقشات بشأن ما إذا كانت أدوات الحوكمة هذه تتطفل بشكل غير معقول على الحريات الشخصية والفردية وأشكال الفهم الثقافية المختلفة لـ ''التغذية''[٥٧].

٤ - التغيرات السلوكية، والتوعية، والمبادئ التوجيهية التغذوية

٨٨ - تسلم الدول بأهمية التوعية التغذوية من خلال جعلها إلزامية في المناهج المدرسية أو توفير برامج توعية تستهدف المدن وأماكن العمل وموفري الغذاء. ويشرع بعضها في حملات تدعو إلى نظم غذائية أكثر فائدة للصحة وتقدم مشورة تغذوية للأفراد المعرضين للخطر أو تنشر مبادئ توجيهية تغذوية ترتكز على الأغذية وتوصي بنظام غذائي متوازن. وينبغي ألا توجه المبادئ التوجيهية التغذوية خيارات المستهلكين فحسب، بل أيضا خيارات السياسة العامة. وينبغي لهذه المبادرات أن تراعي الاعتبارات الثقافية وأن ترتكز على الأدلة العلمية. وتشكل المبادئ التوجيهية التغذوية المنقحة للبرازيل لعام ٢٠١٤ مثالا جيدا، إذ إنها شاملة وتأخذ الأبعاد الثقافية بعين الاعتبار وتشجع استهلاك الأغذية التي يدخل التصنيع فيها بأدنى درجة وتحث في الوقت نفسه على اتباع النظم الغذائية المستدامة.

(٥٧) David Adam Friedman, "Public health regulation and the limits of paternalism", *Connecticut Law Review,* vol. 46, No. 5 (July 2014)؛ و Katherine Pratt, "The limits of anti-obesity public heath paternalism: another view", *Connecticut Law Review*, vol. 46, No. 5 (July 2014).

٥ - ممارسة النفوذ على الإمدادات الغذائية

٨٩ - توصل بعض البلدان إلى فهم ضرورة إدخال المزيد من التغييرات البنيوية الرامية إلى تحسين النوعية التغذوية للمنتجات الغذائية المتاحة في السوق. ويمكن تحقيق التحسينات العامة من خلال الحوار مع صناعة الأغذية لإعادة تصميم المنتجات الغذائية من خلال وضع أهداف للحد من الملح والدهون وإزالة الدهون المهدرجة وتقليل كثافة الطاقة في المنتجات، أو وضع سقف لحجم الوجبة. وتشمل الأمثلة الجيدة خططا للتعاون مع موردي الأغذية لتوفير مكونات أكثر فائدة للصحة للكيانات العامة التي تقدم الأغذية، أو اشتراطات بأن تورّد نسبة مئوية معينة من المنتجات الغذائية من مزارع الإيكولوجيا الزراعية. وتركز مبادرات أخرى على تحسين إمكانية الحصول إلى الأغذية الصحية من منافذ البيع بالتجزئة، على سبيل المثال عن طريق توفير حوافز لإنشاء مؤسسات غذائية ''صحية'' في الأحياء المحرومة أو وضع قيود تتعلق بالتخطيط على منافذ أغذية الوجبات السريعة.

٩٠ - ورغم أن الأمثلة المذكورة أعلاه تشكل مؤشرات إيجابية، كثيرا ما تكون السياسات الوطنية مجزأة، ومن الأهمية بمكان الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك لتشجيع الدول على تنفيذ خطط شاملة لمكافحة سوء التغذية بجميع أشكاله.

٩١ - وهناك عدد من المبادرات المفيدة لمساعدة راسمي السياسات في ضمان المساءلة في مجال التغذية. فعلى سبيل المثال، تحدد قاعدة البيانات العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن تنفيذ الإجراءات في مجال التغذية الإجراءات المتخذة والاستراتيجيات المعتمدة في إطار السياسات الوطنية للقضاء على جميع أشكال سوء التغذية. وبالمثل، فإن الشبكة الدولية للبحث والرصد ودعم الأعمال في مجال الأغذية والسمنة/الأمراض غير المعدية، وهي تعاون دولي لجامعات ومنظمات غير حكومية عالمية، تسعى إلى رصد الأعمال وتقييمها ودعمها بغرض تهيئة بيئات أغذية صحية والحد من الأمراض غير المعدية المتصلة بالنظام الغذائي. وهي تستخدم مؤشر السياسات البيئية للأغذية الصحية لرصد الأعمال الحكومية. ولئن كانت هذه الأدوات تمر حاليا في مرحلة الاختبار التجريبي، فهي ستساعد المجتمع المدني في زيادة محاسبة الحكومات وصناعة الأغذية لإيجاد بيئات أغذية أكثر فائدة للصحة[٥٨]. ويعد إطار نوريشن (Nourishing Framework)، الذي أنشأه الصندوق الدولي لبحوث السرطان في العالم، أداة تفاعلية لتعزيز النظم الغذائية الصحية، حيث يتيح اختيار وتصميم خيارات السياسة العامة لمختلف الفئات السكانية[٥٩]. وأخيرا، وضعت المكاتب الإقليمية لمنظمة

(٥٨) انظر http://globalnutritionreport.org/files/2014/11/gnr14_pn4g_13swinburn.pdf.

(٥٩) انظر www.wcrf.org/int/policy/nourishing-framework.

الصحة العالمية نماذج إقليمية لتصنيف المغذيات يمكن استخدامها في رسم السياسات لتحسين مجمل النوعية التغذوية للنظم الغذائية.

٦ - جعل النظم الغذائية ”مراعية للتغذية“

٩٢ - من أجل التشجيع على إجراء تغيير حقيقي، يجب أيضا توجيه الإجراءات على مستوى النظام الغذائي لجعله أكثر ”مراعاة للتغذية“. ومن الضروري أن تبتعد النظم الغذائية العالمية عن أساليب الإنتاج الزراعية الصناعية المسؤولة عن الرتابة التغذوية والاعتماد على الأغذية والمشروبات التي يدخل التصنيع فيها بإفراط نحو نظام يدعم السيادة الغذائية وصغار المنتجين والأسواق المحلية، على أساس التوازن الإيكولوجي والتنوع البيولوجي الزراعي والممارسات التقليدية. وتتيح السيادة الغذائية للشعوب تحديد سياساتها واستراتيجياتها الخاصة فيما يتعلق بإنتاج الأغذية وتوزيعها واستهلاكها بصورة مستدامة. وعلى الصعيد العالمي، يورد المزارعون المحليون معظم الغذاء. ولذلك، ينبغي أن تدعم الجهود الرامية إلى مكافحة سوء التغذية المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وأن تشجع الإنتاج المراعي للتغذية. وتكفل الإيكولوجيا الزراعية الأمن الغذائي والتغذوي دون المساس بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال المقبلة[٦٠]. وهي تركز على المحافظة على الزراعة المنتجة التي تكفل استمرارية الغلات وتُعظِّم استخدام الموارد المحلية، في حين أنها تقلل إلى أدنى حد من الآثار البيئية والاجتماعية الاقتصادية السلبية للتكنولوجيات الحديثة[٦١]. ومن الضروري دعم المبادرات البحثية الطموحة الرامية إلى إرساء القاعدة العلمية للقول بأن الإيكولوجيا الزراعية قادرة على الإنتاج المراعي للتغذية مع تعزيز سبل العيش المحلية والبيئة في نفس الوقت.

خامسا - الخاتمة والتوصيات

٩٣ - من أجل النجاح في مكافحة سوء التغذية العالمي بجميع أشكاله، بما في ذلك الآثار السلبية ”للانتقال التغذوي“، تتمثل الخطوة الأولى في الاعتراف بالتغذية باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر حق الإنسان في غذاء كاف، وتتعزز بآليات الرصد والمساءلة والشفافية.

---

(٦٠) High-level Panel of Experts on Food Security and Nutrition, “Food losses and waste in the context of sustainable food systems”, June 2014؛ و A/HRC/16/49.

(٦١) انظر A/70/287، الفرع تاسعا.

٩٤ - ويمكن أن يكون عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، الذي أعلن في نيسان/أبريل ٢٠١٦، أداة فعالة لتعزيز تنفيذ الالتزامات القائمة المتعلقة بالتغذية. بيد أنه يتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي التصدي لأوجه الخلل القائمة في نظام الحوكمة العالمية، ولا سيما ضعف التنفيذ والمساءلة. وقد دعت الجمعية العامة منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى قيادة تنفيذ العقد، حيث أوصت بأن تكلف منتديات أصحاب المصلحة المتعددين من قبيل لجنة الأمن الغذائي العالمي واللجنة الدائمة للتغذية بتنسيق الإشراف. وإذ يسلَّم بالشواغل المشروعة إزاء تأثير المصالح الخاصة في رسم السياسات المتعلقة بالتغذية، يكتسي الأخذ بعملية تشاركية أهمية خاصة. وهذا يجعل من الضروري حماية الأوساط المفتوحة لضمان أن تكون صياغة السياسات متسقة مع المصلحة العامة، وهو ما قد يتطلب تمكين المجتمع المدني.

٩٥ - ويجب أن يشمل هذا النظام ضمانات ضد التأثيرات السلبية المحتملة لقوى السوق والجهات الفاعلة الاقتصادية القوية في صناعات الأغذية والتغذية فيما يتعلق بحق الإنسان في القدر الكافي من الغذاء والتغذية، وتعزيز نظام لإدارة حالات التضارب في المصالح التي تنشأ من مشاركة القطاع الخاص في مبادرات التغذية.

٩٦ - ولئن كان بعض الدول يتخذ خطوات مشجعة، فإن معظم النظم الوطنية لمكافحة سوء التغذية يتسم بالتجزئة ويفتقر إلى آليات العمل والتقييم والمساءلة الفعالة. ولا بد أن تبتعد الاستجابات عن التدخلات المعزولة والنهج ”ذات الطابع الطبي“ إزاء مكافحة سوء التغذية. ويجب على الدول، تمشيا مع التزاماتها بموجب النظام الدولي لحقوق الإنسان، أن تعترف بالأسباب الكامنة وراء سوء التغذية وأن تضع نهجا متعددة القطاعات لتنسيق سياسات التغذية مع المبادرات في مجالات الصحة، والإسكان، والمياه والصرف الصحي، والحماية الاجتماعية، والحد من الفقر وعدم المساواة. وعلاوة على ذلك، يجب الاعتراف بأن المكافحة الفعالة لسوء التغذية تتطلب أن توضع حقوق المرأة في المقدمة.

٩٧ - وإذ يسلّم بأن التنظيم الذاتي للصناعة غير فعال، ينبغي للحكومات أن تفرض نظما تنظيمية قوية لضمان ألا تنتهك صناعة الأغذية حقوق الإنسان للمواطنين في القدر الكافي من الغذاء والتغذية. ولكن، من المسلم به أن هذه الجهود يمكن أن تواجه مقاومة هائلة من صناعة أغذية تسعى إلى حماية مصالحها الاقتصادية.

٩٨ - ويتطلب اتباع نهج كلي إزاء التغذية أن يقوم راسمو السياسات الوطنيون بتهيئة بيئة مؤاتية لنظم غذائية مغذية وصحية، بما في ذلك من خلال التوعية والمبادئ التوجيهية التغذوية. وأخيرا، ينبغي أن يشجع نهج شامل الإصلاحات في الإمدادات الغذائية

والتغيرات في النظم الغذائية لزيادة توافر أغذية أكثر ملاءمة للصحة تتسم بأنها مستدامة ومراعية للتغذية على السواء وإمكانية الحصول عليها.

٩٩ - وبغية احترام الحق في قدر كاف من الغذاء والتغذية وحمايته وإعماله، توصي المقررة الخاصة بما يلي:

(أ) أن تستفيد الدول الأعضاء من عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية باعتباره فرصة لتحقيق الأهداف الطموحة في مجال التغذية وضمان حق كل فرد في القدر الكافي من الغذاء والتغذية، ولا سيما الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليه. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي لوكالات الأمم المتحدة وبرامجها إنشاء آليات منسقة وفعالة للرصد والمساءلة من أجل تنفيذ العدد الكبير من أهداف التغذية القائمة بطرق متسقة ومنسجمة يعزز كل منها الأخرى وتتخطى الثغرات، إلى جانب تحديد الجداول الزمنية، والتمويل، والمؤشرات بصورة واضحة لتقييم التقدم المحرز؛

(ب) أن تضمن لجنة الأمن الغذائي العالمي، على النحو الذي أوصت به الجمعية العامة، مشاركة جميع الشركاء خلال العقد، ولا سيما أصحاب الحقوق وممثلي الفئات الضعيفة. وينبغي اعتماد تدابير إيجابية لضمان أجواء تكفل تكافؤ الفرص وتتيح للمجتمع المدني القيام بأدوار نشطة في المناقشات والمفاوضات؛

(ج) أن تُنفَّذ الأنظمة الدولية للحد من الأعمال الجامحة للجهات الفاعلة الاقتصادية القوية التي ما فتئت في الآونة الأخيرة تغرق الأسواق العالمية بالأطعمة غير الصحية. وفي هذا الصدد، يُرحَّب ترحيبا كبيرا بالمفاوضات التي تجري داخل مجلس حقوق الإنسان لوضع صك ملزم قانونا لتنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية؛

(د) أن تنفَّذ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لضمان مسؤولية شركات صناعة الأغذية والتغذية وإنفاذ حقوق الضحايا في التعويض عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما يشمل القضايا العابرة للحدود؛

(هـ) أن توضعَ المبادئ التوجيهية المتفق عليها دوليا بشأن كيفية إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص ورصد المساءلة، استنادا إلى تقييمات مستقلة لتأثير مشاركة القطاع التجاري في مجال التغذية؛

(و) أن يعادَ تقييم اتفاقات التجارة والاستثمار الدولية لضمان أنها لا تقوض السياسات المتعلقة بالصحة والتغذية. وعلى سبيل المثال، ينبغي أن تستثنى الضرائب على الأغذية والتعريفات الجمركية والقيود أو الحوافز السوقية الأخرى التي تستحق أن تكون

جزءا من سياسات التغذية الوطنية من قواعد منظمة التجارة العالمية وينبغي ألا تؤدي إلى فرض عقوبات بسبب انتهاك الاتفاقات التجارية؛

(ز) أن تشجَّع الدول على استخدام الأدوات القائمة التي أنشأتها الأمم المتحدة، إضافة إلى الأدوات التي أنشأتها المنظمات غير الحكومية والشبكات الأكاديمية، لوضع ''خطة رئيسية وطنية للتغذية'' يصمم إطارها الزمني وأهداف ميزانيتها خصيصا لتلبية الاحتياجات المحلية؛

(ح) أن تكفل الدول الالتزامات السياسية والمالية اللازمة للتحول من النظم الزراعية الصناعية الراهنة إلى الإيكولوجيا الزراعية المراعية للتغذية التي تتسم بأنها صحية للناس ومستدامة للكوكب؛

(ط) أن تعتمد الدول مبادرة مماثلة لاتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ لتنظيم صناعة الأغذية والمشروبات وحماية الأفراد من الآثار السلبية للأغذية التي يدخل التصنيع فيها بدرجة عالية في الصحة والتغذية؛

(ي) إقرارا بضعف المرأة بصفة خاصة إزاء سوء التغذية، أن يحميَ الإطار الدولي لحقوق الإنسان حق المرأة في القدر الكافي من الغذاء والتغذية، بعد فترتي الحمل والإرضاع؛

(ك) أن يُرسَّخ تمكين المرأة ضمن استراتيجيات التغذية، على سبيل المثال من خلال توفير إجازة الأمومة المدفوعة الأجر، والاعتراف الاجتماعي بالعمل غير المدفوع الأجر، ومنع الزواج المبكر والزواج القسري، وحماية الحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة؛

(ل) أن تدمِج جميع الدول المدونة الدولية لتسويق بدائل لبن الأم بأكملها في نظمها القانونية وأن تضمن الرصد الكافي لكفالة التنفيذ؛

(م) أن يقر مجلس حقوق الإنسان إرشادات منظمة الصحة العالمية بشأن وضع حد للترويج غير الملائم لأغذية الرضع وصغار الأطفال، التي قدمت في جمعية الصحة العالمية في أيار/مايو ٢٠١٦.